

الخارطة الهيكلية (القدس 2000)

تحتوي الخارطة الهيكلية (القدس 2000) على تخطيط هيكل شامل للقدس الشرقية والغربية حتى عام 2020. باذر الى اعدادها السيد أيهود اولمرت، الرئيس الحالي للحكومة الاسرائيلية حين شغل منصب رئيس بلدية القدس. وقامت البلدية الاسرائيلية في القدس الغربية بنشرها عن طريق مؤتمر صحفي في 14\9\2004.

خلفية تاريخية

مخطط التنظيم الشامل المصدق لمدينة القدس، والذي ما زال ساري المفعول، هو مخطط رقم 62 والمصدق منذ سنة 1959.

المساحة التي يشملها المخطط المقترح (القدس 2000) هي 126,000 دونم وتشمل أكثر من 70,000 دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة التي ضمت الى حدود بلدية القدس الاسرائيلية بعد الاحتلال عام 1967

بعد احتلال القدس الشرقية عشية حرب 1967 اتخذت البلدية الاسرائيلية في القدس الغربية قرارا بتوسيع حدود بلدية مدينة القدس من حوالي 11,000 دونم الى حوالي 70,000 دونم وذلك بضم أراضي 28 قرية في محيط المدينة المحتلة بدون ضم سكانها. تزامن هذا القرار مع قرار للحكومة الاسرائيلية باتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على نسبة 70% من سكان القدس "الموحدة" يهودا، و 30% فلسطينيين (أو "عرب") فقط.

ولتنفيذ هذا القرار، قامت الحكومة الاسرائيلية مباشرة بمصادرة ما يقارب 35% من هذه الاراضي لبناء مستوطنات يهودية. كما قامت الحكومة بمصادرة ما يربو عن 14% اضافية لاقامة شبكة طرق للمستوطنات اليهودية. وقامت البلدية الاسرائيلية بوضع مخططات تنظيمية للأحياء الفلسطينية تكفل بموجبها تطبيق القرار الحكومي فيما يخص نسبة السكان الفلسطينيين الى اليهود. هدفت هذه المخططات الى تحديد عدد السكان الفلسطينيين عن طريق تجميد استعمال ما يقارب من ال 38% من الاراضي الفلسطينية باعلانها مناطق خضراء أو مفتوحة يمنع فيها البناء بشكل قاطع، وعن طريق التباطؤ الشديد في اصدار رخص البناء في المناطق التي انجز فيها التخطيط. هذه المناطق الخضراء والمفتوحة تلتف بشكل دائرة كاملة حول كل الاحياء الفلسطينية لتمنع تمددها من جهة وتمنع تواصلها الجغرافي من جهة أخرى.

أهداف الخارطة الهيكلية القدس 2000

هدف التخطيط "الاسمي" نحو العام 2020 كما جاء في الخارطة الهيكلية هو فرض "أغلبية يهودية مطلقة"، وتحويل القدس الى "عاصمة الدولة الاسرائيلية ومركز الحكم"، وتحقيق "حلم الاباء"

الاهداف الانية تدرج في مقدمة الخارطة الهيكلية ومجملها أن "التوقعات السكانية المستقبلية للمدينة التي وضعها متخصصون اسرائيليون عملوا ضمن فريق للتخطيط في البلدية الاسرائيلية أشارت الى أن عدد السكان الفلسطينيين "العرب" في القدس الشرقية سوف يصل حتى عام 2020 الى 380,000 نسمة: أي أن عددهم سوف يشكل 40% من مجموع عدد السكان في القدس "الموحدة". هذه التوقعات المستقبلية للسكان الفلسطينيين هي التي دفعت باتجاه تحضير الخارطة الهيكلية وذلك "لتنبيه" الحكومة الاسرائيلية من قبل المخططين الاسرائيليين من أجل تغيير اتجاهات التطوير في المدينة لتغيير هذا الواقع ولضمان تنفيذ قرارات الحكومة عام 1967 فيما يخص نسبة السكان اليهود الى الفلسطينيين. وأيضا حدث الحكومة على اتخاذ اجراءات رسمية من أجل دعم أهداف التخطيط التي تتلخص في تحديد نسبة الفلسطينيين في القدس الشرقية وزيادة نسبة اليهود في القدس الشرقية والغربية.

بيد أن ما تخفيه الخارطة الهيكلية هو أهم مما تعلنه. لقد جاءت الخارطة الهيكلية لتطلق يد البلدية الاسرائيلية في استعمال جميع الاراضي التي تم تجميدها سابقا كأراضي خضراء ومفتوحة لتسخيرها للاستيطان اليهودي ولاقامة مرافق عامة

وخاصة يهودية عليها. الامر الذي يمنع التمدد السكاني الفلسطيني من جهة ويمنع التواصل بين الاحياء الفلسطينية من جهة أخرى ويحولها الى جيتوهات. فخلافا لتمكن الحكومة الاسرائيلية من مصادرة الاراضي بدون ابداء الاسباب، فان البلدية الاسرائيلية لا تستطيع مصادرة الاراضي الا بموجب خارطة هيكلية تحدد بموجبها استعمالات هذه الاراضي وتمكن البلدية من وضع اليد عليها. فبينما عدت المرافق اليهودية المزمع اقامتها، تجاهلت الخارطة الهيكلية جميع حاجات الفلسطينيين من مرافق تعليم وخدمات وصناعات خفيفة ومرافق ثقافية

ففي سبيل تحقيق الاهداف السياسية المنحازة الى فرض أغلبية يهودية بشتى الطرق الاساليب لجأ المخططون الى المراوغة والتلاعب بالحقائق والارقام. فجاءت الخارطة الهيكلية القدس 2000 مشوبة بتناقض المعطيات وعدم الدقة وحتى بأخطاء كثيرة في عرض المعطيات بالارقام خصوصا فيما يتعلق بالوحدات السكنية حتى سنة 2020. فعلى سبيل المثال، اعتمد المخططون الاسرائيليون مسبقا معطيات خاطئة حين تجاهلوا وجود أكثر من 15,000 وحدة سكنية قائمة لم يدخلوها في حساباتهم. (وهي الابنية الغير مرخصة التي اضطر الفلسطينيون لبنائها لحرمانهم من تراخيص البناء من قبل البلدية الاسرائيلية). و رغم أن هؤلاء المخططون اعترفوا بأن المخططات القائمة للقدس الشرقية لا توفي باحتياجات السكان وأن هناك أزمة سكن كبيرة الا أنهم اعتمدوا أيضا مقاييس خاطئة ومتناقضة أخرى في تفسيرهم لعمليات البناء في الاحياء الفلسطينية. اذ وصفوها بالعشوائية وبأن البناء جاء لأسباب "سياسية" وليس كحاجة أساسية.

بناء على ما سلف، لم يكن المخططين الذين وضعوا الخارطة الهيكلية معنيين بأي شكل من الاشكال بتوفير احتياجات الفلسطينيين المستقبلية الضرورية حتى سنة 2020، بل التزموا بقرارات حكومية هدفها المعلن تحديد عدد السكان في المدينة، وبذلك ساهموا بدورهم بتوفير الاجراءات الرسمية للحد من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.

لعل أخطر جزء من الخارطة الهيكلية هو الاطار الفكري لتغيير "وتحديث" البلدة القديمة لخدمة الهدف السياسي الاحادي لدولة إسرائيل. فكما باقي الاجزاء، يهدف التخطيط للبلدة القديمة الى تقليص عدد السكان الفلسطينيين عن طريق التدخل المباشر والغير مباشر، وعن طريق المراوغة والتلاعب بالمعطيات والارقام.

كيف تتعامل الخارطة الهيكلية مع البلدة القديمة

معطيات مهمة حول البلدة القديمة

- أعلنت البلدة القديمة سنة 1981 كتراث انساني عالمي من قبل اليونسكو
- في عام 1982 وضعت اليونسكو البلدة القديمة على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر
- يسري على البلدة القديمة قانون الاثار الاسرائيلي الذي يعتمد على القانون الانكليزي الذي لا يعتبر أي صرح أو بناية أثرية الا اذا كان قائما منذ القرن السابع عشر
- يسري على الموقع مخطط ع م 9\ الذي أصدرته البلدية الاسرائيلية
- مخططوا الخارطة الهيكلية "القدس 2000" يعترفون أن المخطط ع م 9\ لم يأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان
- لا يوجد مخططات تفصيلية للبلدة القديمة، ما عدا "الحي اليهودي"
- يجب الإشارة هنا الى أن العقارات "فيما يسمى بالحي اليهودي" تعود ملكيتها الى عائلات مقدسية. قبل العام 1948 كان هناك عدد قليل من اليهود يقطنون في عقارات مستأجرة من العائلات الفلسطينية في البلدة القديمة. في العشرينات من القرن الماضي تم انتزاع عهد من السلطات البريطانية باطلاق تسمية "حي اليهود" على قاطني هذه العقارات. وفي نفس الفترة أطلق الانكليز في البلدة القديمة تسميات لم تكن موجودة من قبل مثل حي النصر وحي المسلمين وحي الارمن.
- في 1967، قامت السلطات الاسرائيلية بمصادرة الاراضي والعقارات الفلسطينية على مسطح يقارب 122 دونم في غرب جنوب البلدة القديمة. في المنطقة المحاذية لحائط البراق والمسجد الاقصى، وقامت بتدمير العقارات في هذه المنطقة وأقامت عليها انشاءات جديدة خصصتها لليهود.
- مؤخرا تم تسجيل هذه المنشآت رسميا باسم مالكيين يهود خلافا لكل الشرائع الدولية
- أكثر من نصف مساحة البلدة القديمة يتبع الملكية العربية الاسلامية. وما نسبته 30% بأيدي الكنائس، في حين أن أكثر من 20% وقع تحت السيطرة الاسرائيلية

من أهم المعطيات والارقام والتوصيات في الخارطة الهيكلية

- يوجد في البلدة القديمة كثافة سكانية عالية تصل الى 119.5 نسمة للدونم. بينما في باقي المناطق في القدس الشرقية تتراوح بين 5.2 – 26.3
- المخطط يدعو الى العمل على تخفيض الكثافة السكانية في البلدة القديمة، يدعو الى تدخل رسمي حكومي وبلدي لتشجيع الهجرة
- تخفيف الكثافة عن طريق توحيد بين وحدات السكن
- تطبيق القانون الاسرائيلي بشكل صارم فيما يتعلق بالبناء الغير مرخص (وليس ايجاد حلول سكنية)
- يوجد "ضعف" في عملية فرز الاراضي الى قطع واحواض، "ويستثنى من ذلك الحي اليهودي"، مما يضاعف من صعوبة اثبات حقوق الملكيات
- ان طبيعة البناء في البلدة القديمة، طبقة فوق اخرى، يجعل من الصعوبة بمكان التعرف الى حقوق الملكية وتسجيلها، كونه يتطلب اعترافا بتعدد حقوق ملكية الارض الواحدة ضمن طبقات متعددة.
- البيوت التي "ليست ذات قيمة للترميم" والتي تؤذي تركيبة النسيج البلدي يمكن هدمها
- المخطط يقترح بأن الخدمات على مستوى الاحياء تبقى في المدينة
- الخدمات على مستوى المدينة – مدارس اعدادية وثانوية وخدمات أخرى يتم نقلها خارج الاسوار

المعطيات والارقام على أرض الواقع

- الكثافة السكانية في أكثر الاحياء اكتظاظا في البلدة القديمة يبلغ 50.3 نسمة للدونم

- يوجد خارطة للبلدة القديمة عليها أرقام قطع وأحواض. كما يوجد صكوك ملكية متعددة للعقارات في البلدة القديمة من العهد التركي مرورا بالعهد البريطاني والاردني ويوجد أيضا وثائق صادرة عن سلطة الاحتلال الاسرائيلية
- الاغلبية العظمى من المباني والبيوت في البلدة القديمة لها طابع معماري مميز وقيمة تاريخية وحضارية

هذه بعض التوضيحات لتناقض المعطيات والارقام التي أوردها للمخططون الاسرائيليين مع الحقيقة.

قراءة لبعض عناصر الخارطة الهيكلية (القدس 2000)

1. يتعامل واضعي المخطط الاسرائيليون مع السكان الفلسطينيين كعائق في وجه تحقيق أهدافهم من التخطيط، وليس كرافعة لتطوير المدينة.
2. يعتبر المخطط زيادة كثافة البناء وزيادة الكثافة السكانية العامل الاساسي في التخطيط ويتجاهل أو يستخف بعوامل التطوير الاخرى للسكان الفلسطينيين التي يجب أن تلازم تكثيف السكن
3. لا توضح الخارطة الهيكلية المقاييس التي اعتمدها المخطط في تحديد نسبة استغلال الاراضي للبناء في الاحياء الفلسطينية. ولم يميز بين الاحياء القروية والمدنية. وخصوصا فيما يتعلق بزيادة الوحدات السكنية عن طريق زيادة كثافة البناء والتي تعتبر المؤشر المهم في التمييز بين الكثافات في المدن للكثافات في القرى. استغل المخططون أزمة السكن العالية في كلا المنطقتين القروية والمدنية وبدلا من أن يوفرنا الوحدات اللازمة للتطور وفق مقاييس ومعايير مهنية، اعتمدوا نسبة استغلال 100% بالنسبة لزيادة الكثافة في جميع الاحياء. مما سوف يحول جميع الاحياء الفلسطينية الى مجمعات سكنية (جيتوهات) تفقر الى مقومات السكن الحضري وتؤدي الى تدهور في مستوى المعيشة
4. يمعن المخططون في المغالطات والاستخفاف. فالمدقق في المعطيات والارقام في الخارطة الهيكلية يكتشف أن وحدات السكن ونسب زيادة البناء المذكورة في الخارطة، والتي يتم بموجبها توفير السكن للفلسطينيين حتى 2020، قد استغلت بمعظمها من قبل.
5. عدم توفير الخدمات العامة الضرورية في الاحياء التي تتناسب طرديا مع زيادة كثافة البناء والسكن مما يؤدي الى تدني المستوى المعيشي للسكان
6. بالنسبة للخدمات العامة: يعترف المخطط بوجود نقص كبير بالخدمات ولا يعالج أي من الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للفلسطينيين ويكتفي "بالتوصية" لتحضير مخططات. بالنسبة للتعليم العام يكتفي بذكر الخطة الموضوعية لسنة 2010 بينما هدف الخطة هو سنة 2020 (الجدير بالذكر أن مستوى التعليم القائم حاليا متدني جدا). الخارطة الهيكلية لا تأتي على ذكر أي شيء عن تطوير التعليم العالي والتعليم التكنولوجي للشباب المقدسي (ويجدر الذكر هنا أن مسار الجدار العنصري أخرج جامعة القدس من القدس)
7. بينما لا يأتي المخطط على أي ذكر أو امكانية للتطوير الاقتصادي الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة للفلسطينيين، يوصي المخطط الهيكلية بنقل الصناعات التقليدية الحالية من القدس الشرقية المقامة في وادي الجوز الى المناطق الصناعية في القدس الغربية. بالإضافة الى نقل الكراجات من منطقة وادي الجوز الى المنطقة الصناعية في عطاره. (اذ تعتبر منطقة وادي الجوز ضمن "المدينة القديمة" في حوض البلدة القديمة – ذات الاهمية التاريخية لليهود)
8. بالنسبة للتجارة والخدمات فهي تأتي على ذكر مبهم لتطوير قطاع الفنادق في القدس الشرقية وتوصي برفع البناء التجاري من 6-8 طبقات. الجدير بالذكر هنا أن المنطقة التجارية في القدس الشرقية تتمحور في داخل البلدة القديمة والشوارع الملاصقة لها خارج السور. هذه المناطق تعتبر في حوض البلدة القديمة الذي يمنع ارتفاع البناء فيها.
9. يتعامل المخططون مع البلدة القديمة بنفس الاسلوب من المغالطات وتناقض المعطيات وذلك لتحقيق أهداف التخطيط ذاتها وهي تقليص الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة وزيادة أعداد اليهود بالاستعانة بشتى الاساليب. ويذهب المخطط الى التشكيك بالملكية الفلسطينية للعقارات في البلدة القديمة
10. بالإضافة الى ذلك يشير الإطار الفكري للخارطة الى "خطة لتطوير وتحديث البلدة القديمة". ما يرمي اليه هذا التفكير هو التخلص من سكان البلدة الضعيفي أو المتوسطي الحال واسبدالهم بالميسورين. اذ يأتي هذا الإطار الفكري على ذكر اجراءات صارمة ومواصفات ورخص للترميم لا يقدر على استخراجها أو اتباعها سوى الطبقة الميسورة.
11. ولكن الهم فيما يخص البلدة القديمة هو تحكم حفنة من المخططين الاسرائيليين بمستقبل البلدة القديمة التي تعد ارث انساني عالمي، وتسخير مستقبلها لخدمة أهداف سياسية اسرائيلية
12. ما يستخلصه القارئ العادي للخارطة الهيكلية هو انها ان طبقت فانها سوف تزج بالسكان الفلسطينيين في احياء مكتظة تفقر لاسباب النمو والتطور. معزولة عن بعضها البعض ومعزولة عن مركز جماعي للحياة يضم كل أسباب التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. يعتمد أفرادها على التشغيل في المرافق الاسرائيلية

13. لا يأتي المخططون على ذكر السور العازل الذي يلتف حول الكيان الفلسطيني ليطبق عزل السكان الفلسطينيين عن محيطهم الاجتماعي الاقتصادي والقومي. المخططون يدعون أن الحائط لم يكن في "الحسبان" عندما نجزوا الخارطة

أبعاد اصدار الخارطة الهيكلية على القدس الشرقية

1. يشكل اصدار الخارطة الهيكلية انتهاكا صارخا للشرعية الدولية، وبالاخص قرارات الجمعية العمومية رقم 181, 194 و 303 وقرارات مجلس الامن 242, 298 و 478. القرار رقم 298 يعتبر أن "جميع التشريرات والاجراءات الادارية الذي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس بما فيها مصادرة الاراضي والاملاك نقل السكان والتشريرات التي تهدف الى ضم القسم المحتل كلها باطله ولا تسطيع تغيير وضع المدينة". كما أن اصدارها يعد خرقا لجميع الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول جدار العزل العنصري.
2. اصدار الخارطة الهيكلية في الفترة التي شرع فيها الاسرائيليين في بناء سور العزل العنصري تمهيدا لعزل القدس عن محيطها الفلسطيني لتحديد مستقبل المدينة بشكل انفرادي واحادي تأتي لتمهد لهذا الانفراد عن طريق تقليص واضعاف الحجم الفعلي والكيان الجماعي القومي الفلسطيني في المدينة لقطع الطريق على سكان المدينة في تقرير مصيرهم ومصير المدينة كعاصمة للدولة الفلسطينية
3. لم يكن هدف معرفة المعطيات السكانية للفلسطينيين على يد المخططين الاسرائيليين في الاصل تحديد احتياجاتهم المستقبلية من سكن وخدمات عامة بل لتحديد وتقليص السكن والخدمات لهم ولمصادرة اراضيهم التي تم تجميد استعمالها بموجب مخططات الاحياء التي وضعتها البلدية سابقا وتسخيرها لخدمة الاستيطان اليهودي والتسريع في عملية تهويد المدينة.
4. اعتبار المناطق الخضراء التي تم تحديدها في مخططات الاحياء التي وضعت سابقا من قبل البلدية الاسرائيلية الهيكل المركزي لاستعمال الاراضي الذي على أساسه حددت باقي استعمالات الاراضي. هذه الاراضي التي تعود ملكيتها للفلسطينيين والتي تم تجميد استعمالها تلتف دائريا حول جميع الاحياء العربية لتمنع توسعها وتمنع تواصلها ببعضها البعض. هذه الاراضي سوف تشكل الاحتياطي الاستراتيجي للتواجد اليهودي المكثف بين الاحياء العربية. فقد تم تحويل مناطق خضراء في السابق الى مناطق استيطان يهودي في جبل أبو غنيم ورشيس شغاف.
5. استغلال المناطق الخضراء التي تلتف حول مناطق السكن الفلسطينية لتطوير المرافق الاسرائيلية والاستيطان اليهودي سوف يؤدي الى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض وتحويلها الى جيوتات مكتظة خصوصا اذا ما دققنا في معطيات البناء والسكن للفلسطينيين المدرجة في الخارطة
6. تنسم الخارطة الهيكلية بالاسخاف وعدم الجدية والمغالطات المقصودة أو "الغير مقصودة" في ادراج الارقام حول وحدات السكن القائمة والمخططة للأحياء الفلسطينية. لذا يصعب الاستنتاج اذا ما كان اصدار الخارطة يكفل أي حق أو حتى التزام مهني بتنفيذ ما جاء فيها خصوصا اذا ما تم التدقيق في أهدافها المعلنة وغير المعلنة.
7. عدم ادراج خطط تطوير اجتماعية واقتصادية للفلسطينيين في الخارطة الهيكلية والاكتفاء بالتوصية للقيام بالدراسات لتطوير خطط مستقبلية تؤذن بأن هذه الخارطة جاءت لتحقيق ما جاء في نصوصها المنشورة، وهو فرض "أغلبية يهودية مطلقة" باستعمال شتى الاساليب الممكنة، وتحويل القدس الى "عاصمة الدولة الاسرائيلية ومركز الحكم"، وتحقيق "حلم الاباء". فما ترمي له على أرض الواقع هو تحجيم عدد السكان الفلسطينيين وتزيم وجودهم بما يخدم هذه الاهداف.

8. أن أخطر ما جاء في الخارطة الهيكلية هو الاطار الفكري للتحكم في الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة وفي مستقبل التراث الانساني فيها مما يشكل خرقا واضحا للقوانين الدولية التي أدرجت بموجبها مدينة القدس على لائحة التراث العالمي

كيف يتم التعامل مع الخارطة: ليست هذه هي المرة الاولى التي تستعمل فيها البلدية الاسرائيلية التخطيط كأداة سياسية، ولم يعب فرق التخطيط الاسرائيلية في البلدية سابقا تسخير التخطيط لأهداف سياسية على حساب المهنية، لا بل بادروا هم أنفسهم لذلك كما حصل في التخطيط للأحياء الفلسطينية سابقا وكما حصل الان في اصدار "القدس 2000".

المخطط أو الخارطة الهيكلية (القدس 2000) لم يتم التصديق عليه نهائيا بعد.

يوجد المخطط حاليا في اللجنة اللوائية للمناقشة. قامت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء قبل حوالي الشهرين بالموافقة عليه ورفعت توصية الى اللجنة اللوائية من أجل مناقشته. مما يعني أن المرحلة القادمة هي اعلان المخطط للإيداع واعطاء فرصة لمن يود الاعتراض عليه ان يعترض. و يجب التنويه أنه يحق للجنة اللوائية أن تقبل بالمخطط أو أن ترفضه وترجعه الى اللجنة المحلية.

هناك مرحلتين رئيسيتين يجب العمل من خلالهما وبشكل فوري -

- المرحلة قبل الإيداع: ليس هنالك تقديرا واضحا لهذه المدة التي يناقش فيها المخطط في اللجنة اللوائية، ولكن وفقا للظروف الحالية هذه المدة تقدر بعدة أشهر فقط.
- المرحلة بعد الاعلان عن اليداع - 60 يوما من الاعلان في الصحف
-

الاتلاف من أجل القدس يطلب من الجميع الاطلاع على تفاصيل المخطط للوقوف على تفاصيله وأبعاده ويطلب منهم متابعة الصحف والاشترك في المناقشات التي سوف تدور في المدينة حول المخطط اما في الصحف أو في اللقاءات العامة.

هنالك ثلاثة فئات لها حق الاعتراض وذلك بناء على بنود قانون التنظيم والبناء

1. أجسام مؤسسات شعبية أو مهنية مسجلة وفق القانون
2. أفراد
3. فرد يمثل مجموعة _ في المواضيع ذات الطابع العام